



PROVISIONAL
A/33/PV.101
29 May 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الواحدة بعد المائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الجمعة، ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٩، الساعة ١٠/٣٠

(كولومبيا)

السيد لبيفانو

الرئيس :

— مسألة ناميبيا [٢٧] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72055/A

افتتحت الجلسة في الساعة ٢٥ / ١١

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

مسألة ناميبيا

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الاول على القاعة أود أن أطلب مرة أخرى من الوفود التي تعتزم التقدم بمشروعات قرارات أن تفعل ذلك اذا كان ممكنا قبل يوم الثلاثاء ٢٩ أيار/ مايو .

السيد زيتون (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن سرور وفد بلادي لرؤيتكم ، سيدي الرئيس ، ترأسون مرة أخرى الدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة المكرسة للموضوع الحساس للغاية ألا وهو مسألة ناميبيا . اننا على يقين أن تحت قيادةكم القديرة والمرموقة فان دورتنا المستأنفة سوف تؤتي ثمارها وسوف تكمل بالنجاح .

تأتي هذه الدورة المستأنفة في حينها . ان الحقيقة المؤسفة تتمثل في أن الموقف في ناميبيا قد اتخذ الآن أبعادا خطيرة للغاية وثمة حاجة ماسة لايجاد حل مبكر وسريع للمشكلة قبل أن يندلع الموقف فيتحول الى نزاع واسع النطاق واراقة للدماغ . ونحن نشعر بقلق عميق لانه رغم الجهود الدؤوبة لمجلس ناميبيا فان الاستقلال لا يزال سرايا أمام شعب ناميبيا . ومن الواضح أن الأمم المتحدة تواجه في جنوب افريقيا نظاما طائشا أرعن يستخدم بصفة منتظمة جميع وسائل الخداع ووضع العراقيل لكي يمنع شعب ناميبيا من حقوقه الاساسية في تقرير المصير والاستقلال .

ومما لا شك فيه أن الموقف الخطير في ناميبيا يرجع الى تعنت جنوب افريقيا وما تضعه من عراقيل في طريق الحل . لقد كشفت الانباء والتقارير النقاب عن تلك الطرق التي يلجأ اليها النظام العنصري من أجل استغلال الموارد الغنية لهذه الدولة ، ومن ثم حرمان شعب ناميبيا من حقهم الثابت في ثروات بلادهم .

اذا لم يمنح شعب ناميبيا الاستقلال التام فان الموقف سوف يشكل خطرا على سلم واستقرار المنطقة بأسرها ، بما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لسلام العالم وأمنه . وينبغي ألا نسمح في هذه المرحلة الحرجة بفشل مبادرة الدول الغربية الخمس . ان هذه المبادرة التي رحبنا بها

جميعاً أدت الى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٣٥٤ (١٩٧٨) بتأييد جميع أعضاء المجلس وكذلك جميع أعضاء هذه المنظمة . ومن المؤسف أن نظام جنوب افريقيا قد لجأ الى تحدى الامم المتحدة واحباط كافة المحاولات التي تهدف الى التنفيذ الفعال لهذا القرار . وان نعمل ذلك ، فان حكومة جنوب افريقيا توضح بجلاء انها ليست لديها أدنى رغبة لكي ترى ناميبيا موحدة حرة ومستقلة . وعلى النقيض من ذلك فلقد عقدت العزم على نشر سيطرتها على الاقليم للحفاظ على الوضع الراهن .

ان هذه الأعمال التي تنم عن التحدى التام والازدراء للأمم المتحدة ينبغي ألا تنتهـاون بشأنها . اننا نعتقد بكل حزم ان قرار مجلس الأمن ٣٥٤ (١٩٧٨) هو أفضل طريق لجميع الاطراف المعنية . وانا لم تتعاون جنوب افريقيا في التنفيذ الفعال لهذا القرار فليس هناك أى خيار الا استخدام أقصى التدابير والاجراءات ضد هذا النظام المتشدد .

ينبغي على حكومة جنوب افريقيا أن تدرك أن الوقت قد حان للتنفيذ المبكر لخطط الاستقلال لنايبيا ولا يمكنها أن تمضي في احتلالها غير المشروع للاقليم ضد رغبات الشعب والمجتمع الدولي ولا يمكن أن تدعي بأن الأمم المتحدة ليست هي السلطة المسؤولة عن هذا الاقليم . وينبغي أن تكون على علم أيضا بالآثار الوخيمة اذا ما سارت قدما بخطتها في اعلان الاستقلال من جانب واحد في ناميبيا . وفي هذا السياق فان اللجنة الخاصة للأربعة والعشرين في اجتماعها الاخير في بلنراد قد أعربت عن قلقها العميق لمحاولة جنوب افريقيا شن هجوم على ناميبيا .

لا يمكن ان نقبل أى شكل من العمل السياسي في ناميبيا يناقض مبادئ الأمم المتحدة في حق تقرير المصير . ومن الواضح والجلي أن حكومة جنوب افريقيا تود أن تسلك طريقها في ناميبيا ، وهو طريق نعتبر انه محفوف بالاعطال . يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ جميع الاجراءات الممكنة للحيلولة دون أى تحرك من جانب النظام المنصرى باعلان الاستقلال من جانب واحد وهي خطوة تتفق جميعاً على انها تزيد من تعقيد الموقف واراقة الدماء في الاقليم .

ان الموقف المعقد نتيجة للعدوان الاخير الذى ارتكبه جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المجاورة الذى شجبناه جميعاً . اننا على علم بأن هدفهم هو القضاء على قواعد سوابو ولكن هذا العدوان المتعمد يهدف كذلك الى خلق الفوضى ونشرها حتى يمكن أن يحول اهتمام العالم عن الاحتلال غير الشرعي من جنوب افريقيا لنايبيا . ان هذه الافعال لن تخدم مصالح السلم في المنطقة بل انها بدلا من ذلك سوف تؤدى الى انتشار التوتر وخلق العقبات والعراقيل لشعب ناميبيا وتعوقه وتلغفي الجهود لحل هذه المشكلة الحرجة .

انما استمرت جنوب افريقيا في سياستها في وضع العراقيل ، فان وفد بلادي يرى أنه من الملائم ، وقد حانت اللحظة لهذا الجهاز ، أن يبحث التدابير الفعالة لمناهضة ذلك . ان الوقت يمضي بسرعة ، وان شعب ناميبيا يواصل المعاناة نظرا لانكار حقه في التمتع بحقوقه الثابتة ، وكذلك لاستمرار تدابير القمع والسياسات الوحشية التي يلجأ اليها النظام العنصري . انه من الواجب علينا الآن أن نبحث فرض تدابير يمكن أن تعزل تماما النظام العنصري لجنوب افريقيا . وهناك حاجة الى اتخاذ تدابير ملائمة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، بما في ذلك حظر كامل للبتروك على هذا النظام . ان حكومتي على أهبة الاستعداد لكي تؤيد جميع التدابير بما في ذلك العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق .

ان سجل ماليزيا فيما يتعلق بتأييد قضية ناميبيا معروف للجميع . ان وفد بلادي يرغب في هذه المناسبة أن يؤكد من جديد تأييدنا المستمر لشعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ، وهي الممثل الشرعي الوحيد له ، وذلك في نضاله العادل من أجل تحقيق الحرية وتقرير المصير والاستقلال في ناميبيا الموحدة . اننا ندرك أن مهمة الأمم المتحدة من أجل التوصل الى حل سلمي ونهائي لمشكلة ناميبيا ، ليست بالمهمة اليسيرة لاسيما نظرا للخداع والمناورات التي تلجأ اليها جنوب افريقيا . لكننا ندعو جنوب افريقيا الى التعقل ، وأن تصغي الى صوت الأمم المتحدة لأننا نعتقد - تماما - أن الحل العادل والدائم للمشكلة ينهفي أن يتمشى مع القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : حيث قد علمت أنه لا يوجد أحد من المتحدثين

المدرجين على قائمة هذا الصباح على استعداد للتحدث الآن ، فاني مضطر - آسفا - لتعليق الجلسة .

علّقت الجلسة الساعة ١١/١٥ ، واستؤنفت الساعة ١١/٢٥

السيدة كاراسكو (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس ، اولا وقبل كل شي ، اسمحوا لى ان أعبر عن عظيم سرورنا ان نراكم مرة اخرى ترأسون اجتماعات الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة الخاصة بالبند ٢٧ من جدول الأعمال .

وفي نفس الوقت ، فاننا نود ان نعبر مرة اخرى للأمين العام لمنظمتنا عن تأييد حكومة بوليفيا لتفهمه السياسي ومعالجته الانسانية للمشاكل التي ظهرت خلال قيادته لمنظمتنا ، وفي معالجته للمشاكل المطروحة ، فهو يعمل من أجل التطور الاجتماعي والديمقراطي لجميع الشعوب ، كذلك السلم والأمن لكل البشر .

كما نود أيضا أن نعبر عن ارتياح وفد بلادنا لما يقوم به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ان هذا المجلس تحت القيادة النشطة والذكية للسفير لوساكا لا يزال يمثل جهازا لا يمكن استبداله بأى جهاز آخر في محاولاته تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

ان هذا الاجتماع يمثل دون ادنى شك مرحلة حرجية في مداولاتنا ، اننا نحاول التوصل الى حل عادل وسريع لمشكلة ناميبيا .

ان موقف بوليفيا لمعروف تماما ؛ فهو الموقف الذى اتخذه وفد بلادى في الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة كما تكرر هذا الموقف في مجلس الأمن . وبصرف النظر عن مسألة المبدأ ، الا وهي ازالة واحدة من اعظم قلاع الاستعمار ، فاننا قد اهتمدنا في عملنا فقط بالرغبة في الاسهام في تحقيق الحرية الحقيقية الكاملة لشعب ناميبيا .

ان بوليفيا تعترف ان بعض القوى الغربية تبذل جهودا دؤوية ومتواصلة لخلق الظروف اللازمة للتوصل الى حل تفاوض ، وفقا للاجماع العام في افريقيا ؛ ياخذ في الاعتبار اشتراك منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) في المفاوضات .

وهذا الموقف موقف تشارك فيه بوليفيا غالبية بلدان العالم . لكن ، بالرغم من مرور ١٢ عاما منذ صدور قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د-٢١) ، فان الموقف لا يزال بعيدا عن اى تحسن ، بل انه تفاقم بتعمد حكومة جنوب افريقيا .

وفي عام ١٩٦٦ ، اصدرت الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د-٢١) لانتهاء انتداب جنوب افريقيا على ادارة ناميبيا . ولقد قررت الأمم المتحدة ان تأخذ على عاتقها مسؤولية اقليم ناميبيا حتى يحصل شعب ناميبيا على الاستقلال والحكم الذاتي ، لكن حكومة بريتوريا قد تجاهلت هذا القرار ، وقد وضعت نفسها بعملها هذا في موضع الدول غير المتحضرة .

ومنذ عام ١٩٦٦ ، اصدرت كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات التي تحث حكومة جنوب افريقيا على انتهاء وجودها غير الشرعي في ناميبيا وان تعترف بحق الشعب الناميبي المشروع في الحكم الذاتي ، وفي اختيار شكل حكومته بحرية .

ويدلا من أن تمثل جنوب افريقيا الى هذه النداءات وتلتزم بالقرارات التي أعادت محكمة العدل الدولية التأكيد على شرعيتها ، شددت من احتلالها التعسفي بأن مدت الى ناميبيا نظام الفصل العنصرى البغيض الذى يعتبر المجتمع الدولي وجوده سبة في حق الانسانية .

وفي عام ١٩٧٦ قام مجلس الأمن ، اتساقا مع الخط الذى اتخذته الجمعية العامة ، باعتماد القرار ٣٨٦ (١٩٧٦) حيث اقترح المجلس ، بالاضافة الى تكرار نداءه الى جنوب افريقيا بالانسحاب من الاقليم ، وضع جدول زمني لا جراء انتخابات حرة تحت رعاية الأمم المتحدة .

ولقد كان من المتوقع أن تسخر حكومة جنوب افريقيا ، مرة أخرى ، من هذا القرار لأن نهج تلك الحكومة بالنسبة للمشكلة جد يربالادانة بصفة خاصة . والواقع أن نهج جنوب افريقيا الى القضاء على الاستعمار والذى نادى به فيما يدعى بمؤتمر ترنهال انما هو محاولة من جانبها الى الابقاء على امتيازات الاقلية ولتظهر في المجتمع الدولي بمظهر البلد الذى يساند روح قرارات الأمم المتحدة ، من حيث المظهر .

وهناك جانب آخر للمشكلة أود أن أعبر عن قلق حكومة بلادى الشديد بشأنه . لقد حاولت حكومة جنوب افريقيا - محاولة تعسفية ، ولا يهم كيف ينظر اليها - ضم خليج والفيش ، وهو جزء لا يتجزأ من ناميبيا التي ترتبط به جغرافيا واقتصاديا وثقافيا وعرقيا . ورغم عن أن الأمم المتحدة قد أدانت هذا الضم فان علينا أن ننتبه الى أن جنوب افريقيا قد تحاول اكتساب الاعتراف بهذا الضم مقابل احترام قرارات الامم المتحدة وهي القرارات التي ستضطر ، عاجلا أو آجلا ، أن تحترمها . ومنطقة محصورة من هذا النوع اذا ما أنشئت تسليخ عن ناميبيا ميناء لا غنى لها عنه لتنميتها علاوة على أنه يشكل مركزا للضغط الاقتصادى والسياسى لا يمكن قبوله . وستكون منطقة محصورة تستخدمها جنوب افريقيا فيما بعد كحجة تبرر حمايتها الاقتصادية والسياسية لناميبيا بل ولربما لتبرر المطالب التوسعية المنصبة على مناطق حول تلك المنطقة المحصورة .

ان مما يثير قلقنا ، بصفة خاصة ، عدم اعتقاد البعض بأن غموض الوضع الذى أنشأه هذا الضم هو على جانب كبير من الخطورة . وثمة خرائط كثيرة نشرت في بعض البلدان المتقدمة تبين سيادة جنوب افريقيا على خليج والفيش باعتبارها أمرا واقعا . وقد كانت بوليفيا ضحية لعدم اكثرث بعض الدول وان كان ذلك قد حدث في ظروف تاريخية نقر بأننا تختلف عن الحالة التي نحن بصدد ها . ورغم ان

أن تلك الدول كانت تعترف بالحقوق المشروعة لبلادنا في بعض الأراضي التي كانت تنازعها عليها بلدان أخرى فأنها لم تفعل شيئاً للحيلولة دون انتزاع خط شاطئنا منا وقد أدى هذا الوضع إلى نظام البلد غير الساحلي المفروض علينا حالياً ، والذي ظل قائماً لفترة تبلغ إلى هذه السنة حوالي قرن من الزمان .

وينبغي ألا ننسى أن أحد العوامل التي أدت إلى ضياع هبة عصبة الأمم وإلى فشلها بين الحربين العالميتين هو عجزها عن مواجهة المشاكل المختلفة . ولذا فإن هذه هي نقطة تحول تاريخي . وإذا ما اعتبرنا أن هذه هي آخر فرصة لحكومة جنوب أفريقيا لكي تغير من سياستها وتتبنى تدابير عاجلة تتماشى مع قرارات الجمعية العامة ، فقد يكون هذا هو الوضع الذي يمكننا أن نقول فيه بأن سمعة الأمم المتحدة مهددة بالخطر إذا ما استمرت بريتوريا في رفض التعاون ولم نستطع أن نتخذ الإجراءات المناسبة ، بما في ذلك ما ورد في الفصل السابع من الميثاق ، لكي نحقق انسحاباً كاملاً غير مشروط للمحتلين غير الشرعيين لناميبيا .

ونرجو ، وذلك في مصلحة الوفاق الدولي ، أن تستجيب جنوب أفريقيا بسرعة للنداء الصادر من منظمنا وأن تتحاشى مخاطر وضع أكثر خطورة في ذلك الجزء من العالم .

السيد أندرسن (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : تعتبر الحكومة الاسترالية عام

١٩٧٩ عاماً حاسماً بالنسبة للشعب الناميبى ومجهداته المبذولة من أجل تحقيق حق تقرير المصير والاستقلال . ولذا فإنه يعتبر أمراً مؤسفاً ومقلقاً للغاية أن تضطر الجمعية العامة إلى استئناف دورتها الثالثة والثلاثين بسبب عدم تحقيق أى تقدم في خطة الأمم المتحدة للإشراف على الانتخابات في ذلك الإقليم وذلك بعد انقضاء عامين من المفاوضات التي اتسمت بالصبر والتعقيد والتي يظهر أن مآلها إلى الاخفاق .

ولقد أيدت حكومة بلادي بقوة الخطة الأولية المقترحة من جانب القوى الغربية الخمس التي صدق عليها مجلس الأمن . ونحن نشيد بمجهدات الأمين العام ، وممثلته الخاص ، وأعضاء مجلس الأمن ، وبوجه خاص مجهدات ممثلي مجموعة الاتصال ودول خط المواجهة ، ولقد قمنا جميعاً بعمل الكثير من أجل حل الخلافات الرئيسية التي قامت بين الأطراف المختلفة . وينعكس التزامنا بمقترحات الأمم المتحدة في استعداد الحكومة الاسترالية المساهمة في مجموعة الأمم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال والتي سوف تشكل لتنظيم الإشراف على الانتخابات في الإقليم .

وتعتقد حكومة بلادي اعتقادا راسخا بأن مقترحات الأمم المتحدة تمثل أفضل طريق ان لم يكن الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله أن نحقق استقلالا مبكرا لناميبيا بالوسائل السلمية . واذا لم نستفد من هذه الفرصة وتركنا جانبا الدفعة التي حدثت في العامين الاخيرين لا يمكننا الا أن ننتظر تصاعد العنف واتساع النضال مما يترتب عليه تبعات مخربة للشعب الناميبي وآثار خطيرة على البلدان المجاورة .

اننا نرحب بالموافقة من حيث المبدأ على اقتراحات الأمم المتحدة بالاتفاق على أن تنفيذ خطة الأمم المتحدة سوف يتم في وقت مبكر . ومع ذلك ، فإن التقدم قد توقف نتيجة للصعوبات التي أثارتها حكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق ببعض جوانب المقترحات . ان حكومة جنوب افريقيا قد رفضت تماما أن تغير من موقفها فيما يتعلق بهذه الجوانب .

ومن دواعي الأسف أيضا أن سلطات جنوب افريقيا قد اتخذت تدابير داخلية جديدة فني ناميبيا . ان التغييرات ، وبوجه خاص في هذه الفترة الزمنية ، لا يمكن الا أن تؤدي الى اضعاف احتمالات التوصل الى تسوية . وتندد استراليا بجميع الاعمال التي تؤدي الى مثل هذا الاضعاف . وتشجب استراليا أيضا أعمال الاعتقال الاخيرة ضد الاعضاء القياديين للجنح الداخلي لمنظمة سوابو . ان مثل هذه الأعمال من اعتقال واضطهاد ترمي الى تحطيم هذه الحركة السياسية الناميبية الهامة ولا يمكن الا أن تؤدي الى زيادة تعقيد الظروف الضرورية اللازم خلقها للتوصل الى انتقال سلمي الى حكم الأغلبية والى الاستقلال الحقيقي .

وفي هذه الدورة المستأنفة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة تتاح لنا فرصة التعبير عن اتحاد المجتمع الدولي في موقفه من المشاكل الجوهرية المتعلقة بناميبيا . ومن الامور المهمة أن نعبر عن هذه الوحدة في شكل قرار يمكن على أساسه أن نحصل على أوسع تأييد ممكن ومن الافضل أن نتوصل الى تبني مثل هذا القرار بالاجماع . ولن تؤدي محاولة بحث قضايا ثانوية متنازع عليها ولم يتوصل الى اتفاق مبدئي بشأنها بين أعضاء الأمم المتحدة الا لتشجيع هؤلاء الذين لا يريدون أن يشاهدوا تحولا سلميا الى استقلال حقيقي لناميبيا .

ولقد ساهم وفد بلادى بمجهود نشط في أعمال هيئات الامم المتحدة التي تتحمل مسؤولية ناميبيا : مجلس ناميبيا والسلطة الادارية القانونية للاقليم ، ولجنة ال ٢٤ . ولقد شاركت استراليا مع غيرها من أعضاء لجنة ال ٢٤ في اجتماع خاص حول جنوب افريقيا انعقد في نيسان / ابريل من هذا العام في بلغراد حيث أيدنا القرار الجماعي الذي توصلنا اليه بشأن ناميبيا وجنوب روديسيا . اننا نولي أهمية خاصة لعمل مجلس ناميبيا برئاسة السفير لوساكا . وانني أشير على سبيل المثال الى دورة الحاسم في تمثيل مصالح الشعب الناميبى في المؤتمرات الدولية ، التي كان من نتيجتها أن أصبح المجلس الآن عضوا في المنظمات الدولية مثل الفاو واليونسكو ومنظمة العمل

الدولية . ويوصفنا مؤيدين لقرارى الجمعية العامة ١٤٩ / ٣١ ، ٥٩ / ٣٢ ، فقد أيدنا عضوية المجلس في هذه الهيئات المتخصصة وقد شاركنا ، كعضو في المجلس ، في عدد من البعثات التي نظمتها المجلس بغية زيادة الوعي الدولي بعمله .

اننا نؤيد بقوة برنامج المجلس لمساعدة ناميبيا الذي انبثق منه صندوق الامم المتحدة لناميبيا ، ومعهد الامم المتحدة لناميبيا في لوساكا وبرنامج بناء الدولة . واننا سعداء لأن ٢٥ من ال ٤٥ مشروعا الاولى المدرجة في برنامج بناء الدولة قد بدأت رسميا منذ اسبوعين . وفي هذا المقام ، أود أن أشني بصفة خاصة على عمل مفوض الامم المتحدة لناميبيا ومعاونيه . وفي الختام ، أود أن أوكد اقتناع حكومتي بأن العقبات القليلة الباقية على تنفيذ مقترحات الامم المتحدة للتسوية يمكن أن تحل اذا ما التزمت الاطراف المعنية بحق بحل دولي مقبول ، وعملت في هذا الاطار . ورغم أن استراليا لم تشارك في الاجراء الذي اتخذ بالأس فيما يتعلق بوثائق اعتماد جنوب افريقيا ، الا أننا لا نقبل أن يبرر هذا العمل بأى حال من الأحوال مبادرة من جانب جنوب افريقيا لرفض التزام تنفيذ اقتراحات الامم المتحدة أو التهرب منها . اننا نهيب بجنوب افريقيا أن ندلل على ذلك التزام في ردها الذي مارلنا ننتظره على الأمين العام .

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان التطورات الاخيرة في ناميبيا وتدور الموقف في جنوب افريقيا بصورة عامة يثيران القلق الحقيقي من جانب الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمجتمع الدولي . وقد شهدنا في الشهور الاخيرة مجموعة من الاعمال الاستفزازية قامت بها النظم العنصرية للابقاء على النظام الرجعي العدواني للسيطرة والقهر الاستعماري والتمييز العنصري والفصل العنصري في جنوب افريقيا .

ان قرارات ومقررات الامم المتحدة بما في ذلك قرارات مجلس الامن ، الخاصة بأراض الجنوب الافريقي ، مازالت موضع انتهاك صارخ من جانب النظم العنصرية . ومن الواضح الآن أنه بالرغم من التزاماتها الرسمية بالاشتراك في عملية تسوية تفاوضية للاوضاع في ناميبيا وزمبابوى ، فان فترة المفاوضات قد استخدمت من جانب هذه النظم لتفطية المناورات الدنيئة . وبالقضاء على الحقوق الاساسية لشعب جنوب افريقيا في تقرير مصيره واستقلاله ويتكثيف الاجراءات القمعية وارتكاب أعمال

عدوانية متكررة ضد الدول المجاورة ، دلت العنصريون في بريتوريا وسالسبورى على انهم اعداء لتحرير الشعوب وزادوا من مصادر التوتر والنزاع التي تنطوى على خطر بالغ على هذه القارة وعلى العالم كله .

وقد أصبح من الواضح أن جهود الأمم المتحدة الهادفة الى بناء نظام اقتصادى دولي وسياسي جديد ، وبناء عالم أكثر عدالة ، لا يمكن أن تنفصل عن الكفاح من اجل القضاء على سياسة القوة والسيطرة ، والازالة التامة والنهائية للاستعمار وكل شكل من أشكال الفصل العنصرى والتمييز العنصرى . ان تضامن رومانيا وشعب رومانيا مع بلاد وشعوب افريقيا في كفاحها البطولي من أجل ممارسة حقوقها الشرعية وتقرير مصيرها والسيطرة على مواردها القومية ، والنصر الكامل للحريّة والاستقلال على القارة الافريقية قد تأكد بعد الزيارة الرسمية في شهر نيسان /ابريل من العام الماضي التي قام بها الرئيس نيكولاى شاوشيسكو لعدد من البلدان الافريقية . ان تقدم كل شعب كما قال رئيسنا ، واقامة سياسة للسلم والتعاون في العالم لا يمكن أن يتحققا اذا لم يوضع حد للسيطرة الامبريالية والاستعمارية وكل طغيان وطني .

وان هذا ينطبق بصورة خاصة على ضرورة تنفيذ حق شعب ناميبيا في الاستقلال وتأييد كفاح هذا الشعب من أجل حريته وتنميته . وان هذه امور جوهرية بل هي سبب وجود منظمنا . وهي امور تفرض نفسها في هذه المناقشات وتتطلب تنسيق جهود جميع الدول الاعضاء و ارادة العمل لتأييد الشعوب التي تكافح من أجل تحقيق استقلالها القومي .

ان تطور الاوضاع في ناميبيا لا يترك أى شك فيما يتعلق بالنوايا الحقيقية لجنوب افريقيا في الالتجاء الى حل من طرف واحد ، حل غير مشروع خلافا لارادة شعب ناميبيا وحركة التحرير الوطنية سوابو . واستخفافا بمتطلبات المجتمع الدولي المعبر عنها في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فان الأعمال من جانب واحد ، من جانب نظام جنوب افريقيا الاستعماري في ناميبيا والموقف الخداعي لسلطات بريتوريا عند اجراء المفاوضات حول تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية في ناميبيا بموجب القرار ٣٨٥ لمجلس الأمن ، وكذلك التكتيكات المتتالية التي استخدمت في هذه المفاوضات ، قد كشفت عن نية جنوب افريقيا في مواصلة صون مصالحها بالسيطرة على هذه المنطقة واستغلال مواردها نظرا الى أهميتها الاستراتيجية . ان هذه الاهداف الدنيئة تظهر أيضا في محاولات جنوب افريقيا لاضفاء شرعية صورية على نتائج الانتخابات المزيفة التي جرت في كانون الاول / ديسمبر الماضي وذلك للحصول

على الاعتراف الدولي بها .

ولهذا ، فاننا نرى أنه من المهم ، بصورة خاصة ، أن نعمل بحزم لوضع حد لتكتيكات نظام هريتوريا المعوقة الهادفة الى أن تفرض على شعب ناميبيا تسوية داخلية مزعومة متمثلة تصفية صورية للاستعمار داخل هذا الاقليم بوضع نظام عميل استعماري جديد . ولتنفيذ هذه المؤامرات العنصرية الاستعمارية الجديدة ، لجأ نظام الاحتلال في جنوب افريقيا - أثناء المفاوضات - الى قمع كفاح شعب ناميبيا من أجل استقلاله ، وقمع حركة تحريره الوطنية (سواهو) التي تعترف بها الأمم المتحدة كممثلة وحيدة حقيقية لشعب ناميبيا . ولتحقيق تلك الأغراض قام النظام بالقضاء القبض على أعضاء حركة (سواهو) وزعمائها وباللجوء الى الأعمال المضللة التي تهدف الى ضرب التطلعات الوطنية لشعب ناميبيا وسلامة أراضيه .

ان مثل هذه الأعمال غير المشروعة ، التي أدانتها الأمم المتحدة أكثر من مرة ، تشكل انتهاكا صارخا لارادة الحرية والاستقلال لشعب ناميبيا ، وتعتبر تحديا لمطالب شعب جنوب افريقيا ، وتعتبر أمرا مهينا للقارة الافريقية ، واستفزازا مباشرا لهذه المنظمة . ان استمرار هذا الوضع لا يمكن الا أن يؤدي الى زيادة حدة التوتر في جنوب افريقيا وزيادة عوامل الصراع في هذه القارة .

وبهذه السياسة التوسعية ، وبالسيطرة الاستعمارية ، والفصل العنصري والتمييز العنصري ، تهاجم جنوب افريقيا المبادئ الدولية التي تعتبر أساسا للأمم المتحدة والتعاون الدولي . ان التحليل السطحي لهذا الوضع يدل ، مرة أخرى ، على أن الجمعية العامة تواجه مشكلة معقدة بصورة خاصة لها نتائج عميقة ، ولا يمكن أن نتناولها بمجرد تأكيد جديد للموقف السياسي والقانوني للمنظمة بالنسبة لناميبيا واحتلالها غير المشروع من قبل جنوب افريقيا .

ان المناقشات الجارية حاليا تمثل اختبارا لمسؤولية وقدرة العمل من جانب منظمنا . ان هذه المناقشات تمثل أيضا اختبارا لتصميم جميع الدول الأعضاء على أن تتخذ اجراءات حازمة على أساس الميثاق ، بما في ذلك الفصل السابع الذي يمكنه أن يجبر جنوب افريقيا على العمل وفقا لقرارات الأمم المتحدة بما فيها القرار رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) الصادر عن مجلس الأمن بشأن تطبيق حق تقرير المصير والاستقلال لشعب ناميبيا . ومن الضروري أن نضمن انسحاب جنوب افريقيا الفوري وغير المشروط من أراضي ناميبيا ، وايقاف محاولاتها الرامية الى أن تفرض على ناميبيا نظاما يتعارض مع مصالح شعب ناميبيا واراادته وقرارات الأمم المتحدة .

اننا نعتقد ، انه تحقيقا لهذا الهدف ، من الضروري أن نضم الى جهود المنظمة التعاون التام من جانبنا جميعا ، وبصفة خاصة من جانب أولئك الذين — بسياساتهم ولمصالحهم الاقتصادية — قد زادوا من صعوبة تحقيق استقلال ناميبيا ، واسهموا — بطريقة مباشرة أو غير مباشرة — في الحفاظ على النظام الاستعماري للسيطرة والاحتلال لنايبيا بجميع نتائجه الوخيمة الناجمة عن الوضع الخطير في هذه المنطقة .

ان القرار ، الذي عن طريقه تحملت الأمم المتحدة في عام ١٩٦٧ مسؤوليةها عن ناميبيا ، كان عملا تاريخيا يعبر عن ارادة المجتمع الدولي . وقد شفع ذلك بنشاطات مكثفة تهدف الى القضاء على الاحتلال غير المشروع لنايبيا ، واعداد شعب ناميبيا للاستقلال . وبالرغم من جميع هذه الجهود فاننا لم نتوصل الى القضاء على نظام الاحتلال والسيطرة الاستعمارية على ناميبيا حتى يستطيع شعب ناميبيا أن يتمتع بثمار استقلاله .

ان أعضاء وفد رومانيا يرون أن جميع الظروف قد استوفيت للقيام بعمل حازم لتنفيذ فوري وفعال وكامل لهذه المسؤوليات التي تعتبر فريدة في تاريخ الأمم المتحدة . ولكن ذلك يتطلب — من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن — اتخاذ اجراءات حازمة جديدة لوضع حد لهذا التحدي للأمم المتحدة من قبل جنوب افريقيا .

ويجب أن تعطى أهمية خاصة لحاجات شعب ناميبيا وحركة تحريره للمساعدات وخاصة في المرحلة الراهنة من مراحل كفاحه الشرعي ليقوم بالخطوات الممكنة للقضاء على النظام غير المشروع لاحتلال ناميبيا ، وتحقيق استقلاله الوطني . ومن الضروري العمل بطريقة منسقة لضمان إيقاف جميع أعمال العنف ضد شعب ناميبيا . وللأفراج الفوري غير المشروط عن المواطنين المكافحين الناميبيين من أجل الحرية والاستقلال الوطني .

ان المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وللنظر في مستقبل شعب ناميبيا ، تتطلب أكبر يقظة ممكنة نظرا الى محاولات جنوب افريقيا لفرض نظام استعماري جديد على شعب ناميبيا ، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة .

ان رومانيا تؤيد بنشاط جهود الأمم المتحدة الهادفة الى القضاء على آثار الاستعمار والسيطرة ، وتنفيذ القرارات الخاصة بتحقيق الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . هذه هي

مسؤولية الأمم المتحدة تجاه ناميبيا . ان شعب رومانيا يؤيد ويقدم المساعدة من جانب واحد للشعوب المستعمرة ولحركات التحرير فيها . لقد أدان شعب رومانيا بحزم السيطرة غير المشروعة على شعب ناميبيا وسواهو من قبل جنوب افريقيا ، كما أنه أدان الأعمال الصادرة من جانب واحد من قبل جنوب افريقيا الهادفة الى مخالفة ارادة شعب ناميبيا ومخالفة قرارات الأمم المتحدة باجراء التسوية الداخلية المزعومة في ناميبيا بقصد مواصلة السيطرة العنصرية والاستعمارية على شعب ناميبيا وموارده الوطنية .

وفي رسالة موجهة الى الجلسة العامة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وأثناء اللقاءات مع زعماء (سواهو) ، وفي الوثائق الرسمية الموقعة ، وفي الخطب التي أقيمت خلال الزيارات الأخيرة ، فان الرئيس نيكولاى تشاوسيسكو ، رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية أكد أن رومانيا سوف تواصل تقديم تأييدها الدبلوماسي والسياسي والمادى والأدبي لناميبيا في كفاحها العادل من أجل تحريرها الوطني . وقال في احدى الرسائل :

” نعتقد أنه في الوقت الحاضر ، لا بد من أن ندعم التضامن الدولي مع شعب ناميبيا الذى ، ان يقوم بنشاط سياسي ودبلوماسي وبتأييد الأمم المتحدة ، من حقه أن يواصل كفاحه ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، حتى تتحقق مطالبه العادلة في التحرر والاستقلال ” .

اننا نعتقد بانه في الظروف الحالية ، من الضروري أن تعمل جميع الدول بطريقة حازمة لتنفيذ الاجراءات الهادفة الى تأمين الاستقلال لشعب ناميبيا ، ورغم تضامن جميع الشعوب مع شعب ناميبيا وشعب زهماهوى ، وذلك بتأييدها تاما بجميع الأشكال ، في سبيل تحقيق استقلالها الوطني . ونحن نرى أن الوقت قد حان لتفهم جميع الدول ، بما في ذلك جنوب افريقيا ، أن تقدم المجتمع المعاصر يتطلب القضاء النهائي على الظاهرة الاستعمارية بجميع أشكالها ومظاهرها . وفي رأينا انه ينبغي أن نعمل بحزم لوضع حد ، بصورة غير مشروطة وفورية ، لاحتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، حتي يتمكن شعب ناميبيا من أن يمارس حقه في حياة حرة كريمة داخل وطنه طبقا لتطلعاته الشرعية .

ان وفد رومانيا مقتنع بأن على الأمم المتحدة مسؤولية خاصة تجاه ناميبيا ، وفي الالتزام الرسمي لقيادة شعب ناميبيا نحو الاستقلال . وتستطيع الجمعية العامة ان تختتم المناقشات الحالية بوضع توجيهات واضحة للعمل من اجل المساهمة في تحقيق شرعية الوضع في ناميبيا ، ومساعدة شعب ناميبيا دون ما عائق في ممارسته لحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره واستقلاله . ووفقا لهذا الموقف ، فان وفد رومانيا سوف يسهم في وضع التدابير الضرورية لتأمين استقلال ناميبيا حتى يستطيع شعب ناميبيا أن يكرس جهوده لاعادة بناء بلده وتطويرها ، وان يحتل المكانة اللائقة بتعيين الشعوب الحرة ذات السيادة في العالم .

السيد كميل (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : بعد ان تابعت باهتمام عميق التطورات التي حدثت في الشهور الاخيرة في ناميبيا فان وفد بلادي قد توصل الى نتيجة مفادها ان الجهود من أجل تنفيذ خطة الامم المتحدة لهذا الاقليم بالوسائل السلمية - كما جاء في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) - قد بلغت طريقا مسدودا . وان ذلك من شأنه ان يبعث على الانزعاج . ولكن فيما اعتقد فانه تقييم دقيق للموقف الراهن .

وفي هذه النقطة يمكن ان نقول الكثير . لكن عند التمعن في الامر ، يدرك المرء ان كل ما يمكن قوله قد قيل بالفعل ، مرارا وتكرارا . اننا نعترف جميعا ما هو الموقف ، والاثار التي نجمت عن عدم تنفيذ خطة الامم المتحدة . ومن ثم ، فان المسألة المعروضة على هذا المحفل هي انه في ضوء الفشل في تنفيذ هذه الخطة ما الذي يمكن للجمعية ان تفعله حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها لتحقيق الحرية والاستقلال لشعب ناميبيا ؟

وفي رأي وفد بلادي ، انه ينبغي على الجمعية ان تؤكد من جديد مسؤوليتها القاضية بأن الأمم المتحدة مسؤولة عن ناميبيا ، وعن تحقيق استقلالها وذلك وفقا للقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) . ان مثل هذا التأكيد يمكن ان يقرب بتعمد بزيادة التأييد السياسي والمادي لشعب ناميبيا ، والممثل الشرعي الوحيد لها وهو سوابو . ثانيا ، ان المناورات غير الشرعية لجنوب افريقيا ، والتي تهدف الى نشر سيطرتها واستغلالها للاقليم ينبغي ان تكون موضع شجب . وفي هذا الضوء ، فان قمع جنوب افريقيا لشعب ناميبيا والتحرش به واعتقال اتباع سوابو ، والمهجوم على الدول المجاورة ينبغي ان يكون موضع تنديد ايضا . ثالثا ، من الضروري ان يتخذ اعضاء هذا المحفل موقفا موحد ، وان

ما يطلق عليه الجمعية التأسيسية في ناميبيا من جانب جنوب افريقيا هي جمعية غير شرعية ، ولا يمكن ان تمنح اى اعتراف من جانب اى عضو في المجتمع الدولي . ان اقامة هذه الجمعية هو دليل آخر ، اذا كان ثمة حاجة الى دليل ، على نوايا جنوب افريقيا في اقامة نظام عميل في هذا الاقليم ، ضاربة عرض الحائط برفيات شعب ناميبيا والمجتمع الدولي .

ويعد ان شجبت جميع الاجراءات غير الشرعية التي لجأت اليها جنوب افريقيا تجاه ناميبيا ، وشعبها فما هي الخطوة التالية ؟ ماذا يمكننا جميعا ان نفعل حتى يمكن ان نحقق حرية ناميبيا ؟ ان وفد بلاوى يعتقد انه في هذه المرحلة ، فان هذه الجمعية العامة يمكنها ان تبحث وضع قائمة من العقوبات تقدمها الى مجلس الأمن واتخاذ اجراءات ضد جنوب افريقيا تمشيا مع الفصل السابع من الميثاق . وان نضمن هذه القائمة كذلك اجراءات شاملة ، وحظر البترول .

وكذلك قطع جميع العلاقات التجارية والديبلوماسية مع جنوب افريقيا حتى يمكن عزلها عن المجتمع الدولي .

وان يؤكّد من جديد مسؤوليته الخاصة تجاه ناميبيا ، فان هذا المحفل يمكن ان يتخذ اجراءً بأن يعهد الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذى اقيم من قبل الجمعية العامة بمقتضى القرار ٢٢٤٨ (١٩٦٧) باعتباره السلطة القانونية الحاكمة في الاقليم حتى تحقيق الاستقلال . مع اضافة دور اكبر على العمليات التي تؤدى الى الاستقلال . ان المجلس قد خدم هذه الاهداف والطموحات لشعب ناميبيا بطريقة تدعو الى الاعجاب منذ البداية ، واصبح في وضع يسمّى له بتقديم خدمات اضافية قيمة في الايام العسيرة القادمة . ان البعثات المختلفة التي تقوم بزيارة المناطق المختلفة من هذا العالم هي أمثلة على تلك الجهود الدأوية التي يبذلها المجلس من أجل الحصول على التأييد لشعب ناميبيا ، وفي مسعاه نحو الحرية والاستقلال الحقيقي .

وختاما ، اود ان اؤكد من جديد لشعب ناميبيا وسوايو التزامنا الذى لا يتزعزع من شعب و حكومة اندونيسيا لنضال وحرية استقلال ناميبيا الموحدة المدعومة بما في ذلك خليج والفيس . ان وفدى مقتنع بأن الدورة الحالية للجمعية العامة لن تتخلى عن واجبها تجاه شعب ناميبيا .

السيد ثنيورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان تستأنف الجمعية العامة

مداولتها بشأن ناميبيا في وقت نجد فيه مستقبل الاقليم بأكملة في الجنوب الافريقي ، بيد و مقلقلا .

وعلى الرغم من الاختلافات العديدة ، فان التطورات الاخيرة في روديسيا وناميبيا قد كانت متشابهة في نواح عديدة . وازاء هذه الخلفية من الصنف المتزايد والاطار التي تهدد استقلال الاقليم بأكمله ، والاشترك الكبير من جانب الدول من الخارج ، فان الجهود الدبلوماسية الدأوية قد بذلت من اجل ايجاد حلول سياسية لتحرير هذين الاقليمين ؛ وذلك بالطرق السلمية .

ووفقا للخطة التي وضعت بشأن الاقليمين ، فان جميع الجماعات السياسية ينبغي ان تتاح لها فرص متساوية ، لكي تتنافس بطريقة ديمقراطية تحت الاشراف الدولي ، من أجل الزعامة في تلك الدول . وفي روديسيا وناميبيا ، هناك تطور وشيك ولكنه اقل من المبادئ التي تم وضعها . ان التشابه الواضح بين روديسيا وناميبيا لا يؤدي بنا الا ان نفترض ان نفس الحلول يمكن تطبيقها على الاقليمين . ان الاختلافات في الوضع الدستوري الاساسي ، وكذلك عدم التشابه في الموقف السياسي قد تقتضي مناهج مختلفة ، ولكن الهدف هو الهدف : الاستقلال وحكم الاغلبية والديمقراطية . ومخاطر الفشل هي نفسها : استمرار الصراع الوطني مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على الجنوب الافريقي بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

وفي الأمم المتحدة ، فان الاعمال والجهود قد بذلت من اجل اقامة مبادئ اساسية لتحقيق الاستقلال في حالة ناميبيا .

لقد أكدت الجمعية العامة ومجلس الأمن ، مرارا وتكرارا ، ان لشعب ناميبيا وحده الحق في ان يقرر مصيره وان الأمم المتحدة بمفردها تتحمل المسؤولية القانونية في ادارة الاقليم الى حين استقلال ناميبيا . وقد أرسى القراران ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن بتحديد اكبر المبادئ التي يجب ان تحكم العملية السياسية حتى الاستقلال .

ان الموقف الواقعي في ناميبيا كان مخالفا على اية حال لهذه المبادئ الاساسية . وكان السبب وما يزال رفض جنوب افريقيا التمشي مع المبادئ . ان جنوب افريقيا مضطرة بمقتضى القانون الدولي ان تسحب وجودها العسكري والسياسي من ناميبيا ، الا انها تواصل احتلالها العسكري غير الشرعي للاقليم . ان هذه السياسة القائمة على اثاره العراقيل قد جعلت الجهود الدولية التي بذلت خلال العامين الماضيين للتوصل الى تسوية تفاوضية عسيرة للغاية . وفي الوقت الراهن ، فان هذه المفاوضات تبتدو وقد توقفت .

لم يكن من الممكن التوفيق بين اهداف سياسة جنوب افريقيا ومطامح شعب ناميبيا . وتبدو التطورات الاخيرة مثيرة للشكوك بان جنوب افريقيا قد صممت على الابقاء على الأمر الواقع في ناميبيا ، وان تستخدم القوة الاقتصادية من اجل مواصلة استغلال الموارد الطبيعية للاقليم . ان الشعب النامبي ، وسوابو بوجه خاص ، الذي كافح على مدى طويل من اجل ناميبيا مستقلة وحررة ، لا يجد اى سبب يدفعه الى التهاون في تطلعاته .

وفي نظرهم لا يمكن أن يكون انتهاء احتلال جنوب أفريقيا موضع حلول وسط. ويؤيد المجتمع الدولي هذه النظرة وهي تتفق كذلك تماما مع مبادئ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والذي استهدفت به عملية تقرير المصير والاستقلال في جميع الأجزاء الأخرى من العالم .
وان هدف العملية التفاوضية التي جريت بكل هذا الصبر الطويل لم يكن ابدا بالطبع تحقيق حلول وسطى تنحرف عن هذه المبادئ . واذ كان الوضع كذلك ، فان سوايو ، ودول المواجهة والمجتمع الدولي بأكمله ما كانوا ليساندوا هذه الجهود . لقد كان الهدف من هذه المفاوضات مجرد السعي وراء سبل عملية ووسائل لتطبيق هذه المبادئ فيمكن تحقيق انتقال منظم وسلمي للاقليم الى الاستقلال . وكانت الخطة تقضي بأن يتم ذلك عن طريق عملية ، تتم بإشراف الأمم المتحدة ، يستطيع بواسطتها شعب ناميبيا أن يحول بلده الى دولة مستقلة بأسلوب حر وعادل وديمقراطي .

كنا نعتقد ان دول الغرب الخمس في موقف موات لتدعيم الحلول العملية بما لها من نفوذ على حكومة بريتوريا . كما كان الأمل معقودا على ان تستخدم تلك الدول - كحل أخير - ثقلها المشترك لاقتناع جنوب أفريقيا بالامثال للمبادئ المقبولة عامة من أجل ايجاد حل .
وفي بعض الأحيان ، وخلال الشهور التي مضت منذ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٦) ، كانت احتمالات التوصل الى نتيجة ناجحة تبدو مبشرة بالأمل ، غير ان هذه الآمال تضاءلت عندما أثيرت العقبات في اللحظة الأخيرة . ونود في هذا الصدد أن نشي على تلك الجهود الدائبة التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص في ناميبيا . واليوم فان احتمالات بدء تلك العملية الانتقالية تبدو أمرا مشكوكا فيه للغاية . ومع الأسف فانه علينا ان نتساءل عما اذا كانت جميع الجهود التي بذلتها الأجهزة الدولية قد ضاعت هباء ؟

ومن غير المجدي محاولة معرفة نوايا جنوب أفريقيا عندما بدأت المفاوضات منذ عامين . ونظرا لسلوك جنوب أفريقيا خلال هذه الأعوام فقد ساورتنا الشكوك بشأن هذه النوايا في مناسبات عدة . ومع ذلك فاليوم يمكن ان نقول ، كحقيقة واقعة ، أن جنوب أفريقيا قد استخدمت هذا الوقت من أجل دعم مركزها في الاقليم ، ولم يكن أقل هذا الدعم في الناحية العسكرية ، وقد تحاول جنوب أفريقيا ان تجعل وجودها أقل وضوحا بقليل باخفائه تحت ثوب ما يسمى بالحلول الداخلية والزعماء

الداخليين . وقد أصبحت هذه النية واضحة للغاية عندما نظمت حكومة جنوب أفريقيا الانتخابات في كانون الأول / ديسمبر من العام الماضي محاولة ابراز زعماء من اختيارها معرضة بذلك للخطر عملية الانتقال كلها تحت اشراف الأمم المتحدة .

ولقد أصبحنا تدريجيا مقتنعين . وليس من أضعف أسباب اقتناعنا ما شهدناه من اعتقالات أعضاء سوابو التي تمت مؤخرا - ان جنوب افريقيا بمحاولاتها فرض سيطرة طويلة الأجل ، لم تقبل أبدا امكانية اقامة حكومة في ناميبيا تحت قيادة سوابو . وواضح ان الموقف يتعارض تعارضا صارخا مع المبدأ القائل بانه لا ينبغي استبعاد أى طرف يتمتع بتأييد شعبي من الاشتراك في عملية الاستقلال أو من أن يكون المتولي المحتمل لحكم الدولة الجديدة . والسلطات التشريعية التي خولت مؤخرا لما يدعى بالجمعية التأسيسية في ويندهوك ، تؤيد اقتناعنا . ان هذا العمل تحد للأمام المتحدة . وانا كان الاقناع لا يجدى مع جنوب افريقيا ، فيجب ان يكون الرد على مناوراتها المزيد من الضغط بحيث تمثل للمبادئ التي وضعها مجلس الأمن .

ان الدول الغربية التي اشتركت في المفاوضات لا تزال تلعب دورا اساسيا في هذا الصدد . وحتى الآن لم تدلل على أى استعداد لدعم مفاوضاتها بضغط فعلي . وواضح ان حكومة بريتوريا قد أصبحت واثقة من ان العالم لن ينفذ التهديدات يفرض عقوبات نص عليها في عدد من قرارات مجلس الأمن . وان المناقشات التي دارت مؤخرا في بعض البلدان بشأن رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد روديسيا الجنوبية ، من جانب واحد ، وبشأن الاعتراف بالحكومة التي شككت نتيجة لانتخابات هذا البلد ، قد زادت من ثقة جنوب أفريقيا في نفسها . وفي رأينا ان هذه الانتخابات ، عجزت عن تحقيق المبادئ الأساسية للخطة الانكلو-أمريكية وان مجلس الأمن أصاب في الاعلان عن انها لاغية وباطلة .

وقد يؤدي تطور شبيه بذلك في ناميبيا الى الشعور بخيبة الأمل ، والاحباط ، والغضب وهناك انزعاج يسود الآن كثيرا من الدوائر بشأن الآثار الوخيمة التي قد تنجم عن تطبيق اجراءات من جانب واحد على منطقة الجنوب الأفريقي نفسها وعلى السلم والأمن في نطاق أوسع ، ناهيك عن هيبة الأمم المتحدة وجدارتها بالثقة .

ان ثقتنا في العقوبات المقررة والمقبولة دوليا باعتبارها وسيلة ضغط هامة تجعل الأطراف المتصلة بتمثل الى قرارات مجلس الأمن ، أصبحت معرضة للخطر : وان احتمال المزيد من القتال

واراقة الدماء والمعاناة في منطقة جنوب أفريقيا يثير الغزع . والحقيقة ان اولئك الذين خاطبوا بأرواحهم على مدى سنوات طويلة في حرب ضد العنصرية والتمييز والطغيان لا يرون أماهم أى بديل لمواصلة النضال المسلح الى حين تحقيق الهدف الأساسي وهو الحرية والاستقلال لبلدانهم . وان عدم الاستقرار وعدم الأمن سوف يستمران في المنطقة ، كما أن العدوان ضد البلدان المجاورة سوف يبقى ظاهرة تكاد تكون يومية . وقد يساور بعض الدول الاغراء بالتدخل العسكرى في المنطقة . ان احتمال تحول جنوب افريقيا الى دولة نووية يضيف للصورة أبعادا مشؤومة وخطيرة .

هل لا يزال هناك وقت كاف لكي نبتعد عن هذا المنهج الخطير ؟ ان اولئك الذين يشتركون بصفة مباشرة في عملية التفاوض سوف يكونون في وضع أفضل لكي يحكموا على الأس الذي يتركز اليه ما تبقى من آمال في حل تفاوضي حسب الخطوط التي رسمتها الأمم المتحدة . ولا يسعنا الا أن نكرر ان المبدأ الأساسي في الوضع الراهن لا بد وأن يظل استكشاف كل الوسائل الممكنة لدعم ومساندة المصالح المشروعة للشعب للناميبيا بأسره .

واننا سوف نواصل اظهار ارادتنا واستعدادنا لتأييد الأمم المتحدة في جهودها لممارسة مسؤوليتها الشرعية فيما يتعلق بناميبيا .

وسوف نواصل تقديم التأييد الانساني للضحايا العديدين لنضال التحرير ، ولا سيما اللاجئين منهم . وان أملنا ان تحول هذه المساعدات مستقبلا الى تعاون انمائي طويل الأجل مع الدولة الجديدة . . وان تأييدنا لبرنامج انشاء الدولة ومعهد ناميبيا يشكل ، على ما نعتقد ، بداية في هذا الاتجاه .

وان المبالغ التي خصصت لسوايو خلال الأعوام الأخيرة قد زادت زيادة ملموسة . كما أن السويد كذلك تقدم مساهمات للبرامج التعليمية ، والمساعدة القانونية ، الخ ؛ عن طريق المنظمات المختلفة للأمم المتحدة والدولية والمنظمات الوطنية غير الحكومية .

وسوف نواصل التأكيد على أن اخفاق جنوب أفريقيا في الامتثال الى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة يجب ان يحث مجلس الأمن الى المبادرة الى اتخاذ الاجراء المناسب بما في ذلك العقوبات .

وكما أشرنا في مناسبات عديدة ، فان فرض حظر الأسلحة على جنوب أفريقيا كان عملا هاميا في الجهود نحو تصعيد الضغط ، ولكن ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ ، وجعل حظر السلاح شاملا حقا ليسا كافيين بل يجب ان يستكتملا بتدابير أخرى .

وفي عدد من القرارات ، أوصت الجمعية العامة لمجلس الأمن بسلسلة من التدابير التي في الامكان اتخاذها لزيادة الضغط ، فالسويد مع بلدان الشمال ، بذلت نشاطا وراء جهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق وقف المزيد من الاستثمار الأجنبي والقروض المالية لجنوب أفريقيا . وقد بينا في مناسبات عديدة الحجج التي من أجلها تعتبر ان مثل هذه الخطوات التي قررها مجلس الأمن ، لها أهمية خاصة . وقد اعلنت الحكومة السويدية من جهتها ، عن خطط لحظر استثمارات سويدية جديدة في جنوب أفريقيا . ويدرس البرلمان السويدي الآن مشروع قانون يهدف الى منع اقامة مشاريع جديدة وكذلك منع توسع المؤسسات السويدية القائمة اليوم بالانتاج وبأعمال أخرى في جنوب أفريقيا .

ولقد أكدت على موضوع الاستثمارات الأجنبية والقروض المالية وذلك نظرا لقرار حكومات الشمال في آذار / مارس الماضي الخاص بوضع برنامج من أجل اجراءات مشتركة ضد الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا ، وتأييد الجهود المبذولة في الأمم المتحدة . وغني عن القول ان سياسة جنوب افريقيا تجاه ناميبيا لا يمكن الا ان تدعم وتقوى الاسباب التي يستند اليها مثل هذا العمل .

انه من العسير أن نتحدث عن عقوبات فعالة تفرضها الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا دون أن نذكر امكانية فرض حظر على البترول . ان الصناعة البترولية لجنوب افريقيا اكثر تأثرا بالنفـونـ الخارجـي من أى قطاع آخر . انه العنصر الرئيسي في القوة العسكرية لجنوب افريقيا ولا يمكن انكار أهميته .

ولكن المناقشات بشأن امكانية فرض عقوبات بواسطة مجلس الامن في هذا المجال ينبغي أن يتسع نطاقها حتى تشمل الطاقة النووية أيضا . وكما وضح في ندوة الامم المتحدة التي عقدت مؤخرا بشأن التعاون النووى مع جنوب افريقيا ، فان حظر الحصول على قدرة الاسلحة النووية من جانب جنوب افريقيا قد اصبح موضع ازعاج عميق بالنسبة للمجتمع الدولي . وفي هذا المجال أود أيضا أن أشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٦٣ للعام الماضي الخاص بتنفيذ الاعلان الخاص باعلان جنوب افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية . لذلك فاننا نجد انه من الالهية بالاضافة الى ضمان التنفيذ الفعال لقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) ان نناقش النقل النووى الى جنوب افريقيا ، بما في ذلك على سبيل المثال نقل المعدات والتكنولوجيا والخدمات . ان لهذا أهمية ليس فقط بسبب الروابط القائمة بين التطور النووى العسكرى والمدني فحسب ولكن أيضا نظرا الى الالهية الخاصة لاقتصاد جنوب افريقيا في مجال الطاقة النووية .

وفي مناقشاتنا بشأن العقوبات المختارة ضد جنوب افريقيا ينبغي أن نضيف كذلك امكانية تدابيق المجلس لتدابير ضد النقل الجوى مع جنوب افريقيا .

ومن هذا العرض للتدابير المختلفة الممكنة التي يمكن لمجلس الامن ان ييحبها ضد جنوب افريقيا ، فقد اخترنا أن نكون انتقائيين بدلا من أن يكون موقفنا عاما . لقد فعلنا ذلك املا في أن التدابير المختارة سوف تكون كافية لاحداث تغيير في سياسة جنوب افريقيا وأن تجعل حكومة جنوب افريقيا تتمشى مع قرارات الأمم المتحدة . واذ لم يكن الحال على هذا فاننا سوف نظل ملتزمين كما في الماضي بتأييد مقترحات مجلس الامن التي أدت الى قرارات ملزمة ضد التجارة مع جنوب افريقيا .

أود أن أوكد ان الوقت قد حان الآن لممارسة ضغط فعال على جنوب افريقيا . اننا جميعا نشارك في مسؤولية التوصل الى حل في ناميبيا يتمشى مع المبادئ الاساسية التي وضعناها جميعا

في اطار منظومة الامم المتحدة ، والتي أيدناها على مدى السنين . ولا يمكن أن نعتزف بحلول لا تتماشى مع هذه المبادئ . ينبغي أن نستمر في الالتزام بحلول تخدم مصالح شعب ناميبيا بأسره وتفضي الى امة حرة ومستقلة .

السيد د جيفو (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : من الواضح تماما أن استئناف الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة لمناقشة مسألة ناميبيا جاء في وقت تجرى فيه تطورات مقلقة للغاية . فقبل يومين فقط من استئناف عملنا قامت جنوب افريقيا بصورة مميزة بوضع تحدى جديد للمجتمع الدولي وبوجه خاص للقوى الغربية التي كانت معها تحاول الوصول الى تسوية تفاوضية للمشكلة الناميبية ان القرار بتحويل ما يسمى بالجمعية التأسيسية لوندوهوك الى جمعية وطنية والى اعطاء سلطات تنفيذية لبعض اعضائها ، يعني على الاقل نهاية الامل في أن الخطة التي اعتمدها مجلس الامن سيتم تنفيذها .

ومرة أخرى ان الرغبة التي أظهرتها جنوب افريقيا دائما في أن تحقق أهدافها اثبتت أنها أقوى من تحذيرات المجتمع الدولي ، واصدقائها الغربيين .

اننا نتذكر انه منذ عامين قامت القوى الغربية الخمس وهي فرنسا والمملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية ، التي كانت حينئذ أعضاء في مجلس الامن ، باتخاذ مبادرة الى التفاوض مع الأطراف المعنية بهدف بدء عملية يمكن من خلالها التوصل الى حل دولي مقبول للمشكلة الناميبية .

لقد قولت هذه المبادرة كما نعلم برود فعل مختلفة . فبعض الدول ومن بينها بلادي قدرت المجهودات البناءة التي بذلتها بشكل فردي أو جماعي الدول الاعضاء في منظمنا بهدف التوصل الى حل لهذه المشكلة المؤلمة على أساس القرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن . أما البعض الآخر فلقد عبر عن شكه في الاستعداد الحقيقي لجنوب افريقيا في نبذ سياسة السيطرة الاستعمارية . وفي الواقع ان جهود الامم المتحدة اثناء الحقبة الاخيرة من أجل وضع نهاية للوجود غير القانوني لافريقيا الجنوبية في ناميبيا قد قابلتها باستمرار مواقف حكومية جنوب افريقيا المتعنتة .

ومع ذلك فانه من الواضح أن المبادرة الغربية التي حل المشكلة الناميبية لم يسبق لها مثيل . فانه لأول مرة بالفعل قررت خمس قوى عظمى بتحمل مسؤولية خاصة في هذه القضية باتخاذ عمل جماعي . لذلك فان المجتمع الدولي كان له الحق في أن يأمل في نجاحها . ولكن أثناء بذل تلك الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية تفاوضية قام النظام العنصرى لجنوب افريقيا باتخاذ تدابير قمعية الى جانب تعيينه بشكل انفرادى للحاكم الادارى لهذا الاقليم .

هنا نحن اليوم نواجه وصفا جديدا . ف منذ (٢١ أيار / مايو ان جنوب افريقيا ، طبقا لما قاله القاضي ستين ، ستقود ناميبيا الى " الارض الموعودة حيث تسود فيها المسؤولية " . ورغم أن ذلك فان وزير خارجية ألمانيا الاتحادية في حديثه أمام مجلس الأمن قال :

" لا يمكننا أن نعتقد أن حكومة جنوب افريقيا سوف نترك الآن طريقا اتبعته معنا

لمدة طويلة وان تقرر الابتعاد عن تسوية سلمية تحت رقابة دولية . . " (S/PV.2087, P. 18)

واستطرد وزير الخارجية قائلاً :

" لا يجب أن يغيب عن نظر أحد في جمهورية جنوب افريقيا ، تبعات مثل هذا

الاجراء " (المرجع السابق)

لا يسعنا الا أن نطمئن بسماع مثل هذه البيانات لان قرار جنوب افريقيا لا يمثل فعلا الا بياناً انفرادياً حول الاستقلال . واننا مقتنعون بأن أحدا لا يدعي عكس ذلك وكما استطرد وزير خارجية ألمانيا الاتحادية

" ان خطاب الرئيس نوجوما في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ الموجه الى الامين العام

يعني أن منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) تقبل كليا اقتراح التسوية ،

وتقرير الأمين العام ، وبالتالي فان مسؤولية المزيد من التأخير في التوصل الى

حل مقبول دولياً انما تقع تماماً على عاتق جمهورية جنوب افريقيا " (المرجع السابق ص ٢١)

لذلك فان جنوب افريقيا قد تحددت القوى الغربية الخمس التي أظهرت بمبادرتها كما قال

السيد فانس وزير الدولة في الولايات المتحدة التزام المجتمع الدولي بالبرنامج الوارد في تقرير

الأمين العام .

وخلاصة القول ان الوضع الذى قامت جنوب افريقيا بخلقه هو وضع خطير وغير عادى . انه خطير لأن جنوب افريقيا لا تهدد " بالتخلي عن أى مفاوضات تالية مع الدول الغربية " فحسب كما قال وزير خارجيتها في ٢٠ أيار/ مايو ، ولكن لأن الوضع غير مستقيم لان جنوب افريقيا اتهمت الدول الخمس بتحريف أهداف خطة التسوية . وليس هذا وقت المهاترات ولذا فسوف نحجم عن السير في هذا الطريق .

ان قرار جنوب افريقيا الخاص بالتسوية الداخلية المزعومة قد دفع السنغال الى مطالبة الجمعية العامة بالقيام بعمل لعزل جنوب افريقيا من الساحة الدولية . ونحن نرغب في تعزيز سلطات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا فهذا المجلس يظل السلطة الشرعية في ناميبيا وسوف يبقى كذلك حتى الحصول على الاستقلال الحقيقي . ولقد بذل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا جهودا ضخمة لتجريد حكومة جنوب افريقيا من مسؤوليتها غير المشروعة والتي تدعيها على الاقليم الناميبي . ولذا فان المجلس يستحق التأييد الكامل من جميع أعضاء منظمتنا في جميع أوجه نشاطه المختلفة .

وترغب السنغال في منح منظمة سوابو وهي الممثل الحقيقي لحركة تحرر الشعب الناميبي ، كل التأييد المادى والمعنوى والدبلوماسى والعسكرى الذى قد تحتاجه من أجل التحقيق الكامل لتطلعات وآمال الشعب الناميبي ، ومن أجل تحقيق الاستقلال الحقيقي في اطار ناميبيا المتحدة . كما يجب أن نشي بصفة خاصة على منظمة سوابو لما دلت عليه من ميلها الى المصالحة وما أبدته من نضوج سياسى واستعداد للتعاون ، ولقد عبرت عن كل ذلك بما فيه الكفاية من خلال تصرفاتها المختلفة المتعلقة بخطة التسوية التي تبناها مجلس الأمن .

كما ترغب السنغال في أن تقوم جميع الدول بوضع نهاية فورية لعلاقتها الاقتصادية والعسكرية والمالية مع جنوب افريقيا ، حتى يتوقف هذا النظام عن الاحتلال غير الشرعى لناميبيا ، وحتى يرجع عن الاستمرار في انتهاجه لسياسات الفصل العنصرى هناك .

ان الشركات متعددة الجنسيات مازالت ماضية في عملها غير المشروع في ناميبيا بالاشتراك مع ادارة جنوب افريقيا ، ومن هنا فانها يجب أن تدان . لقد استنزفت الموارد الطبيعية للاقليم مما يتعارض مع المرسوم رقم ١ بشأن الموارد الطبيعية في ناميبيا الذى أقرته الجمعية العامة .

وتعتبر الأمم المتحدة ، وبوجه خاص مجلس الأمن ، مسؤولين في المقام الأول عن السلام والأمن الدوليين ، فعليهما ألا يسمحا بعد ذلك ببقاء أى عقبات أخرى تعترض تحقيق الاستقلال الحقيقي لنايبيا .

ان القضاء على سياسات السيطرة والاضطهاد يتطلب مجهودا مشتركا من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي . وللأسف فان كل ما يبذل في سبيل اقرار عقوبات ضد جنوب افريقيا بمقتضى ما جاء بالفصل السابع من الميثاق ، كان يقابل دائما بالمعارضة .

وانا لم تستطع الأمم المتحدة حتى الآن من تبني العقوبات المناسبة ضد جنوب افريقيا ، فان ذلك يعود الى أن البعض قد شعر بأن المقترحات الواردة في هذا الاتجاه لم يكن توقيتها موفقا . وقد قيل ان ثمة أسباب مثل ضغط الرأي العام والاقتناع بأنه يمكن أن تحتكم الى العقل . ولكن الحقائق قائمة ولا تحتاج الى أى تعقيب .

نحن نعتقد أن المشكلة الرئيسية الآن تتلخص في نوع الضمانات التي يمكن للدول الغربية أن تمنحها لاستمرار المفاوضات حتى تخرجها من هذا الطريق المسدود .

والآن ، وقد قامت جنوب افريقيا بكل صراحة برفض مجهودات الدول الخمس الغربية للتوصل الى سلام باعتبار أن القرار المؤرخ في ٢١ أيار/مايو لا يتفق مع خطة التسوية التي تبناها مجلس الأمن . وبالنظر الى أن الدول الخمس قد التزمت هي نفسها بتنفيذه .

وحيث لم تأخذ جنوب افريقيا في الاعتبار المجهودات البناءة للحكومات الافريقية التي تؤيدها الدول الغربية .

ان جنوب افريقيا تتحمل بكل وضوح مخاطر خوض حرب عنصرية دامية وهي الخيار الوحيد المفتوح أمام شعوب ناميبيا المضطهدة والسبيل الوحيد الذي يمكنهم من خلاله استعادة حقوقهم الأساسية . وبذلك استجابت جنوب افريقيا الى القلق الذي عبر عنه وزير خارجية المانيا الاتحادية في الاجتماع ٢٠٨٧ لمجلس الأمن . واننا الآن ننتظر ونتطلع بفصول الى ما سوف تفعله بعد ذلك الدول الغربية . نحن نهتم بأن نرى ما الذي ستقوله الدول الغربية الخمس بشأن الأحداث الراهنة .

اننا نشعر أن جدارة الأمم المتحدة بالثقة ليست وحدها في الميزان ، انما أيضا سمعة الدول الغربية الخمس والثقة بها .

ان الانتهاكات المستمرة التي يرتكبها نظام الحكم في جنوب افريقيا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، انما تدفع وفد بلادي الى دعوة الجمعية العامة للمساءلة عن شرعية وجود حكومة جنوب افريقيا داخل هذه المنظمة . فمما لا شك فيه أن حكومة جنوب افريقيا ماضية باصرار في التعدي على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وبالتالي فان الجمعية العامة تلتزم بدعوة مجلس الأمن للنظر في مسألة شرعية وجود هذا البلد في المنظمة . انها مسألة سبق أن أثيرت منذ قليل في دورة لجنة حقوق الانسان ، ولذا فانها تستحق عناية خاصة من الجمعية العامة . وتعتقد السنغال أن تنفيذ المادة ٤١ هو أقل ما يمكن عمله لعزل النظام العنصري ، وهو عمل نادى به بالأمس سام نوجوما رئيس منظمة سوابو .

اننا نستأنف هذه الدورة في وقت تحتفل فيه الأمم المتحدة بعام التضامن مع الشعب الناميبي . بعد انقضاء ثلاثة عشر عاما من تاريخ تبني الجمعية العامة قرارها رقم ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي وضع حدا لوصاية جنوب افريقيا . وتأمل السنغال في أن ترقى قراراتنا الى مستوى تطلعات شعب ناميبيا الشجاع .

السيد عبد المجيد (مصر) : تعقد الجمعية العامة دورتها الثالثة والثلاثين

المستأنفة في وقت تمر به قضية ناميبيا بمرحلة هي من أخرج المراحل التي مرت بها ، نتيجة فشل الجهود التي بذلت حتى الآن ، لتحقيق الاستقلال العادل والحقيقي لشعب ناميبيا ، بسبب الموقف المتعنن من جانب سلطات الاحتلال العنصرية ، ورفضها الانصياع لقرارات الأمم المتحدة واردة المجتمع الدولي . لقد كان قرار الجمعية العامة رقم ١٨٢ / ٣٣ ألف في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ بعقد هذه الدورة المستأنفة ، هو رؤية صحيحة ، وتقديرا سليما لما عساه تسفر عنه تطورات الموقف في الاقليم . ومن ثم تتبع الحاجة الملحة الى مراجعة شاملة للموقف ، وتقدير ما يجب اتخاذه من اجراءات حاسمة ضد جنوب افريقيا ، لارغامها على الانسحاب من ناميبيا ، وضمان حق تقرير المصير والاستقلال الحقيقي للشعب النامبي .

كما كان قرارها أيضا باعلان أن عام ١٩٧٩ هو عام التضامن مع شعب ناميبيا ، خطوة أخرى على طريق حشد الرأي العام العالمي لنصرة ودعم شعب ناميبيا ، وفرض مزيد من العزلة على نظام الفصل العنصري (الأبارتيد) ، وتأييد اتخاذ اجراءات رادعة ضده .

لقد أثبتت التطورات الأخيرة ، التي وقعت في ناميبيا ، صحة مخاوفنا التي سبق أن أعربنا عنها أكثر من مرة . ولم تكن مغالين عندما أكدنا أن حكومة جنوب افريقيا غير جادة في الانسحاب من ناميبيا ، والسماح باجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف الأمم المتحدة . وان المتابع للجهود التي بذلت خلال العامين الماضيين ، للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة ، يستطيع أن يدرك هذه الحقيقة تماما . ويشهد الجميع على كل ما قامت به حكومة بريتوريا من مناورات وعراقيل ، خلال تلك المفاوضات ، في وقت أظهرت فيه سوابو كثيرا من المرونة ، وأثبتت أنها ، بعكس النظام العنصري ، تبغي في اخلاص التوصل الى تسوية سلمية حقيقية ، تحقق لشعب ناميبيا آماله الوطنية المشروعة ، وتجنب شعب الاقليم شرور صراع دموي ، ليس ثمة بديل عنه في حالة فشل التوصل الى مثل تلك التسوية السلمية .

ولقد اضطرت جنوب افريقيا ، تحت ضغط المجتمع الدولي ، وتساعد الكفاح المسلح لشعب ناميبيا بقيادة سوابو ممثله الشرعي الوحيد ، الى التظاهر بقبول مشروع الدول الغربية الخمس الذي اعتمده مجلس الأمن ، بموجب قراره رقم ٤٣١ (١٩٧٨) - ثم أعقبه باتخاذ قراره رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي أقر فيه خطة تحقيق الاستقلال للاقليم .

وانتظر المجتمع الدولي في لهفة ، بدء تنفيذ الخطة الدولية ، وإذا بحكومة جنوب أفريقيا تعلن عن قرارها اجراء انتخابات داخلية ، في مخالفة واضحة لقرارات المجلس ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣١ و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ورغم اتخاذ مجلس الأمن قراره ٤٣٩ (١٩٧٨) باعلان أن مثل هذه الانتخابات وما تسفر عنه ، تعتبر باطلة ، وتحذيره جنوب أفريقيا من النظر في اتخاذ اجراءات تطبيق الفصل السابع من الميثاق ضدها ، في حالة اصرارها على اجراء مثل تلك الانتخابات ، فان نظام بريتوريا العنصرى لم يأبه بقرار المجلس ، وأجرى بالفعل تلك الانتخابات غير الشرعية ، التي أسفرت عن تشكيل ما يسمى بالجمعية التأسيسية .

وحاولت جنوب أفريقيا وقتها خداع العالم ، بادعائها أن الانتخابات الداخلية لا تعنى تخليها عن قبول اجراء انتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة ، طبقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ومع ذلك فقد راحت تضع العراقيل يوما بعد يوم ، في طريق تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، وتحاول ايجاد تفسيرات غير صحيحة لبنود الخطة ، وخاصة فيما يتعلق بقواعد سوابو داخل وخارج الاقليم ، وتشكيل قوات الأمم المتحدة وقيدها ، وهي مغالطات رفضها المجتمع الدولي كله ، بما فيها الدول الغربية الخمس نفسها .

ولكي تستكمل جنوب أفريقيا مخططها الذى أعدت له من قبل ، فقد أعلنت مؤخرا تحويل الجمعية التأسيسية ، الى جمعية وطنية ، يكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية ، ومن ثم تصبح بمثابة حكومة مؤقتة في ناميبيا . وقد سبق هذه الخطوة قيام سلطات الاحتلال العنصرية بالقضاء القبض على زعماء سوابو في ناميبيا ، وذلك في اطار مخططها لفرض نظام حكم عميل . وهكذا تحقق الخطر الذى نبهنا اليه من قبل ، وحدّرنا من حدوثة في الاقليم .

ان حكومة جنوب أفريقيا ، بتظاهرها قبول مشروع الدول الغربية الخمس ، انما كانت تحاول استغلال الوقت لتنفيذ مخططها ، ولم تكن على استعداد مطلقا للسماح باجراء انتخابات حرة ، وعادلة ، تعلم يقينا أن سوابو ، التي يلتف حولها شعب ناميبيا ، وتحظى بتأييد المجتمع الدولي ، سوف تكتسحها .

لقد واجهنا الدول الغربية الكبرى ، قبل ذلك بحقيقة هذه النوايا ، وما تهيته سلطات الاحتلال العنصرية من مخططات لمواصلة سيطرتها على الاقليم ، وطالبنا هذه الدول بضرورة الاستجابة

الى رغبة المجتمع الدولي ، بالموافقة على فرض العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ، لاجبارها على الانسحاب من ناميبيا ، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة . وكانت حجة الدول الغربية حينئذ هو ضرورة اتاحة الفرصة لاختبار حسن نوايا جنوب افريقيا ، ومدى استجابتها لتنفيذ خطة الأمم المتحدة ، قبل النظر في فرض مثل تلك العقوبات .

ولكن كان منطقنا الذي أوضحناه ، سواء من فوق هذا المنبر أو أمام مجلس الأمن ، أو في مختلف المحافل الدولية ، هو أنه كفانا كل هذه الأعوام الماضية اختبارا لنوايا جنوب افريقيا ، منذ صدور قرار الأمم المتحدة في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ، بانهاء انتدابها على الاقليم ، ووضعه تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، ثم رأى محكمة العدل الدولية الاستشاري في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ ، الذي نص على عدم شرعية استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا ، فضلا عن القرارات العديدة المتعاقبة ، الصادرة عن الأمم المتحدة ، والتي رفضت حكومة بريتوريا الاستجابة لأي منها ، بل وعمدت بدلا من ذلك الى تشديد قبضتها على الاقليم ، وذلك بممارسة كل ألوان القمع والبطش بشعب ناميبيا وقياداته ، وشن اعتداءات وحشية متكررة على الدول الافريقية المجاورة ، وضرب مخيمات اللاجئين من شعب ناميبيا وقواعد سوابو ، بلا انسانية أو رحمة ، كما حدث على سبيل المثال في مذبحه كاسينجا منذ عام مضى ، والتي راح ضحيتها ألف شخص من هؤلاء اللاجئين الأبرياء .

والآن ، وبعد أن أوضحت جنوب افريقيا حقيقة نواياها ، وعمدت الى عرقلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، وتعثرت جميع الجهود التي بذلتها الدول الغربية الخمس ، وآخرها المباحثات عن قرب التي جرت في نيويورك يومي ١٩ و ٢٠ من آذار/مارس الماضي ، في اقناع حكومة بريتوريا بتنفيذ الخطة لم يعد اذن ثمة حجة لأى تأخير في اتخاذ اجراء حاسم ضد هذا النظام ، لا رغامه على احترام ارادة المجتمع الدولي ، وحتى لا يفسرأى سكوت من جانب المنظمة العالمية على أنه اقرار منها للأمر الواقع ، الذى يريد أن يفرضه هذا النظام على الاقليم ، أو أنه عجز عن التصدى له .

ان الجمعية العامة عليها الآن أن تتحمل مسؤولياتها التي تتولاها بمقتضى القرار التاريخي رقم ٢١٤٥ (د - ٢١) لعام ١٩٦٦ ، والذي أنهى انتداب جنوب افريقيا على الاقليم ، ونقل مسؤولية ادارة الاقليم الى الامم المتحدة حتى الاستقلال .

وترتبيا على هذه المسؤولية ، فان المجتمع الدولي في هذه اللحظات التاريخية من تاريخ النضال من أجل استقلال ناميبيا ، ينتظر من الجمعية العامة في دورتها المستأنفة هذه ، الاتفاق على اتخاذ اجراءات حاسمة ، لمواجهة هذا المخطط العنصرى الاستعمارى . ولقد عانى شعب ناميبيا أشد المعاناة ، ولأكثر من قرن ، في ظل الحكم الاستعمارى ، وزاد من هذه المعاناة سياسة الفصل العنصرى اللانسانية ، ونظام البانتوستانات التي تطبقها سلطات الاحتلال العنصرية في الاقليم . ومع ذلك فان هذا الشعب لم يتوقف للحظة واحدة عن الكفاح من أجل حقه في تقرير مصيره ، وحرية ، واستقلاله الوطني ، في صلابة وعزيمة ، رغم كل ألوان الظلم والقهر التي يتعرض لها ، ورغم التنكيل به وبزمعائه الوطنيين والقبض عليهم . وتشير الدلائل كلها أن حكومة بريتوريا ، في سبيل تنفيذ مخططاتها في الاقليم ، تصعد من قدراتها العسكرية ، وتكثف تواجدها العسكرى في ناميبيا ، وتعد لمواجهة مسلحة ضد المقاومة الوطنية ، بقيادة سوابو ، بفرغ تحطيم هذه المقاومة ، والاهواز على سوابو ، وبذلك يخلو الجو أمام نظام الحكم العميل ، الذى تسعى الى اقامته في الاقليم ، يشجعها في ذلك كله اطمئنانها على استمرار تعاون الدول الغربية الكبرى معها ، ووقوفها حتى الآن ضد توقيع العقوبات الاقتصادية ضدها ، كما يشجعها أيضا ما يجرى حاليا في روديسيا الجنوبية ، ونجاح ايان سميث في مؤامره لفرض نظام حكم غير شرعي فيها ، رغم ارادة المجتمع الدولي ، وقرارات الامم المتحدة . هذا بالاضافة الى المحاولات التي تقوم بها حاليا بعض الدوائر ، في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، للتعاطف مع الانظمة العنصرية في الجنوب الافريقي ، وذلك على حساب الحقوق المشروعة للأغلبية السوداء .

لم يعد الموقف اذ ن يحتمل التردد ، وعلى الامم المتحدة أن ترتفع الى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها ، ومن ثم فأمام الجمعية العامة اختيار واحد فقط لتجنب وقوع كارثة محققة في ناميبيا ، نتيجة استمرار احتلال جنوب افريقيا للاقليم ، وفرض تسوية داخلية ، يترتب عليها لا محالة اندلاع حرب أهلية ، وما ينجم عن ذلك كله من تهديد محقق للسلم والامن الدوليين . على الجمعية العامة ، كما قلنا ، الاتفاق على اجراءات حاسمة ، يقرها مجلس الامن ، وتتضمن تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق بصورة شاملة ضد جنوب افريقيا . ولا بد أن يكون واضحا الآن ، أمام الدول الغربية الكبرى ، خصوصا أعضاء مجلس الأمن منهم ، أنه ليس من المعقول استمرار تحالفهم مع نظام يخالف ارادة المجتمع الدولي كله ، وأنه قد حان الوقت لمشاركتهم الحاسمة في ردع هذا النظام ، وارغامه على تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، خاصة وقد ثبت لديهم بالدليل القاطع ، عدم جدية جنوب افريقيا في قبول تسوية سلمية للمشكلة ، ومراوغتها طوال فترة المفاوضات الماضية ، التي أدارتها هذه الدول الكبرى ، ولم تسفر عن أية نتائج ايجابية ، نتيجة لهذا الموقف المتعننت من جانب بريتوريا .

على المجتمع الدولي كله أن يعلن استنكاره للتسوية الداخلية ، التي يراد فرضها في ناميبيا ، على غرار ما يجري حاليا في روديسيا الجنوبية ، وعدم الاعتراف بأى نظام لحكم غير شرعي ، تحاول جنوب افريقيا فرضه في الاقليم ، والتأكيد على دور مجلس ناميبيا ، ودعمه باعتباره المسؤول الشرعي عن ادارة ناميبيا حتى الاستقلال . كما لا بد من العمل على اطلاق سراح زعماء سوابو ، المقبوض عليهم من جانب سلطات الاحتلال ، في اطار محاولاتها اخماد جميع أشكال المعارضة لسياستها العنصرية الاستعمارية . وانه على ضوء ما يجري من تطورات خطيرة في الاقليم ، فلا بد على جميع الدول الاعضاء ، وكافة المنظمات الدولية ، والوكالات المتخصصة ، زيادة مساعداتها ودعمها المادي ، والمالي والعسكري ، لشعب ناميبيا ، عن طريق ممثله الشرعي الوحيد منظمة سوابو ، وذلك حتى يتمكن من مواصلة كفاحه لتحرير اراضيه ، وتحقيق استقلاله الوطني في ناميبيا الموحدة .

ان موقف مصر من قضية كفاح شعب ناميبيا البطل ، بقيادة سوابو ، معروف للجميع ، ولست بحاجة الى تكراره هنا ، وانما أود فقط أن أشير في هذا المقام الى التصريح الذي أدلى به مصدر مسؤول بوزارة الخارجية المصرية ، يوم ١٧ أيار/مايو ١٩٧٩ وأقتبس :

” ان جمهورية مصر العربية قد تلقت ، بقلق بالغ ، الأنباء الخاصة بقرار حكومة جنوب افريقيا العنصرية باقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا ، وتحويل جمعية وند هوك التأسيسية الى جمعية وطنية ، ذات سلطات تشريعية .

” ان مثل هذه القرارات من جانب النظام العنصرى في بريتوريا ، تعتبر تهدىبا سافرا لقرارات الامم المتحدة ، واردة المجتمع الدولى ، وتعد تهدىبا لافريقيا ، التى اذانت باستمرار هذا العدوان الصارخ من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا على كل المعايير والقيم والمبادئ الدولية .

” ان جمهورية مصر العربية تعلن وقوفها ، بكل هزم ، أمام هذه المخططات العنصرية ، التى ترمى الى تكريس السيادة العنصرية غير المشروعة على أرض افريقية ، أكدت كل القرارات الدولية والافريقية حق شعبها المناضل ، بزعامة منظمة سوايو ، في الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

” وتكرر جمهورية مصر العربية تأكيدها بضرورة قيام الأمم المتحدة بدور أكثر ايجابية ، لوضع حد لهذه التحدىبات ، التى تقوم بها حكومة بريتوريا ” .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٠٠